



PROVISIONAL

A/31/PV.89

7 December 1976

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والثمانين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الاثنين ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، الساعة ١٠/٣٠

(سرى لانكا)	السيد أميراسنخ	الرئيس :
(بنما)	السيد فلوريسن	ثم :
	(نائب الرئيس)	

— الحالة في الشرق الأوسط : تقرير الأمين العام [٢٩] (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room LX-2332 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، فإن التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

76-70529/A

أُفتتحت الجلسة في الساعة ١١ / ٠٠مواصلة نظر البند ٢٩ من جدول الأعمالالحالة في الشرق الأوسط : تقرير الأمين العام (A/31/270-S/12210)السيد أوفينيكوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

خلال العام المنصرم ومنذ الموافقة في الدورة الثلاثين للجمعية العامة على القرار ٣٤١٤ (د - ٣٠) حول الشرق الأوسط . فان منظمة الأمم المتحدة قد بذلت جهدا كبيرا لكي نخرج من المأزق بتسوية مشكلة الشرق الأوسط . ويجب أن نذكر هنا بالمناقشات التي جرت في الجلسة العامة حول قضية فلسطين . وهناك اهتمام كبير قد أعطى في مناقشات اللجنة السياسية الخاصة حول مشكلة الشرق الأوسط ، مثل مشاكل اللاجئين الفلسطينيين ، وممارسات اسرائيل في الأراضي العربية المحتلة . وفيما يتعلق بمجلس الأمن فقد كرس خلال هذا العام خمس وثلاثين جلسة من مائة وسبع جلسات تتم انعقادها ، أى ثلث الجلسات التي عقدها ، ناقش فيها مختلف زوايا الصراع القائم في الشرق الأوسط ولكن ، بسبب خطأ حماة اسرائيل ، فان مجلس الأمن لم يتمكن من التوصل الى حل أو موقف ايجابي سواء بالنسبة لقضية فلسطين ، أو بالنسبة للمشكلة العامة ، الخاصة بتسوية مشكلة الشرق الأوسط ككل ولكن يجب أن نلاحظ انه على الرغم من الاعتراض الذي ازداد حجما من قبل اسرائيل ، والبلد الذي يسانده ، فان ارادة غالبية الدول تتقدم من أجل التسوية ، ويمكن أن نلاحظ التقدم الآتي .

أولا ، ان مناقشة هذه المشكلة داخل مجلس الأمن قد أكدت انه في أعقاب اجتماعات الجمعية العامة ، فان مجلس الأمن في الجلسات التي عقدها في كانون الثاني /يناير ، وفي حزيران /يونيه من هذا العام قد درس للمرة الأولى مشكلة فلسطين كجزء لا يتجزأ من تسوية مشكلة الشرق الأوسط ، وفي اطار هذه الدراسة ، ومثلما هو الحال بالنسبة لدراسة مشكلات الشرق الأوسط الأخرى داخل مجلس الأمن ، فاننا في هذه الحالة قد وجدنا أن وفد منظمة التحرير الفلسطينية وهي الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني قد دعي من قبل مجلس الأمن . وان وفد منظمة التحرير الفلسطينية قد شارك في ١٩٧٦ في ٣٢ جلسة من جلسات مجلس الأمن . والواقع انه قد تم الاعتراف بهذه المنظمة من قبل المجلس كأحد الأطراف الرئيسية في مشكلة الشرق الأوسط . ان هذه المناقشات شأنها في ذلك شأن المناقشات في الجمعية العامة ، قد أوضحت جليا انه دون المشاركة على قدم

المساواة من قبل شعب فلسطين الذى تمثله منظمة التحرير الفلسطينية ، ودون القرار العادل للتسوية العادلة لمشكلة الشرق الأوسط المعتمد على تحقيق الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين ، لا يمكن أن يتحقق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط .

ثانياً ، أما بالنسبة للمظهر الايجابي الثاني ، فيجدر بنا أن نلاحظ نتائج المناقشات داخل مجلس الأمن خلال شهر تشرين الثاني / نوفمبر حول الأوضاع القائمة في الأراضي العربية المحتلة . ان مجلس الأمن ، في بيان ، باتفاق الرأى ، من جانب الرئيس ، قد عبّر عن قلقه تجاه الأوضاع الخطيرة القائمة في الوقت الحالي في هذه الأراضي المحتلة بسبب الابقاء على الاحتلال . وان المجلس قد طلب الى اسرائيل أن تنهي تحكمها والتصرفات التي تقوم بها من طرف واحد ، وهي اجراءات تمسفية في الأراضي العربية المحتلة ، سواء فيما يتعلق بالسكان العرب أو فيما يتعلق باقامة المستوطنات البشرية الاسرائيلية في هذه الأراضي ، وقد أكد أن هذه التصرفات الاسرائيلية ليست شرعية وانها تشكل عائقاً أمام اقامة السلام في الشرق الأوسط . ان هذا تأكيد صريح للطابع غير الشرعي للاحتلال الاسرائيلي لهذه الأراضي .

ثالثاً ، منذ عدة أيام قليلة مضت ، أى في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ، فان مجلس الأمن في قراره ٣٩٨ (١٩٧٦) قد أكد انه من الضروري ألا يحدث تأخير في تنشيط الجهود المبذولة من أجل اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط . وفي البيان الذى أدلى به رئيس مجلس الأمن في هذا الشأن والذى يعتبر عنصراً مهماً لهذا القرار ، فان مجلس الأمن أعلن عن تضامنه مع وجهة نظر الأمين العام ، القائلة بأن الأوضاع السائدة في الشرق الأوسط سوف تظل غير مستقرة ، وسوف تشكل خطراً كامناً اذا لم يتحقق التقدم الحقيقي نحو التسوية العادلة والدائمة لمشكلة الشرق الأوسط في كافة جوانبها . وبعبارة أخرى ، فان مجلس الأمن قد أعلن ، جلياً ودون غموض ، تأييده لتنشيط الجهود الرامية الى تحقيق تسوية سياسية في الشرق الأوسط .

ويجب أيضاً أن نذكر بالجهود التي يبذلها الأمين العام وهي جهود ترمي الى تطبيق القرارات الخاصة التي وافقت عليها الجمعية العامة حول الشرق الأوسط : وان النداء الذى وجهه في شهر كانون الثاني / يناير من هذا العام الى المشتركين في رئاسة مؤتمر جنيف ، وأيضاً المبادرة التي أقدم عليها في أول نيسان / ابريل من هذا العام باجراء الاتصالات مع ممثلي كافة الأطراف المعنية ،

انما هي اجراءات هامة . ومثلما هو معروف للجمعية ، فان هذه الاجراءات التي أقدم عليها الأمين العام على أساس القرارين ٣٤١٤ (د - ٣٠) و ٣٣٧٥ (د - ٣٠) المنبثقين عن الدورة الثلاثين للجمعية العامة ، فان هذه الاجراءات أعتمدت على هذين القرارين . أما الاتحاد السوفياتي من جانبه فقد رد بالايجاب على الجهود التي يبذلها الأمين العام . وان موقف الاتحاد السوفياتي في هذا الشأن قد ورد في الرسالتين اللتين وجههما وزير خارجية الاتحاد السوفياتي السيد غروميكو الى الأمين العام يوم ٩ كانون الثاني /يناير و ١٧ شباط /فبراير من هذا العام . وان هاتين الرسالتين قد تم توزيعهما كوثائق من الجمعية العامة ومجلس الأمن . كما أن موقفنا ينعكس في تقرير الأمين العام حول الأوضاع السائدة في الشرق الأوسط ، وأشير الى الوثيقة A/31/270 و S/12210 .

هذه هي الصورة الخلفية التي تجرى بشأنها هنا في الجمعية العامة المناقشة حول الحالة السائدة في الشرق الأوسط . وان هذه الصورة الخلفية انما تلزم الجمعية العامة بأن تؤيد الاجراءات النبيلة التي أتخذت وأن تقوم بدورها على اتخاذ قرار فعال بما يسهم في ادخال التعديل الملموس في العملية الجارية للتوصل الى السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط . وان الأوضاع لا تحتمل التأخير .

(السيد أوفينيكيوف ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

ومن خلال خطأ المعتدين الاسرائيليين ، فان الشرق الأوسط سيبقى بؤرة خطيرة جدا للتوتر حيث يوجد هناك احتمال خطر اندلاع حرب جديدة . و اذا لم يتم البحث عن تسوية للنزاع المستمر والخطير في الشرق الأوسط فسوف يظل هناك قلق خطير لدى جميع من يهتمون بمصالح شعوب هذه المنطقة من العالم ومصالح السلم والأمن الدوليين .

لقد انقضت عشر سنوات الآن ، منذ أن احتلت اسرائيل الأراضي العربية في أعقاب عدوان ١٩٦٧ . ان المحتلين ينتهجون سياسة تهدف الى ضم هذه الأراضي وادماجها في الاقتصاد الاسرائيلي . وخطوة خطوة فانهم يواصلون العمل على جعل هذه الأراضي جزءا من اسرائيل . وهناك اخضاع للسكان العرب في الأراضي المحتلة كما أن هناك ممارسة لمختلف أساليب القمع والتمييز العنصري ، ولقد أصبحت هذه الأمور هي القاعدة تجاه المضطهدين . ان قادة اسرائيل يحتجون على تنفيذ الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، ويحتجون على حقه في اقامة دولة خاصة به . وعلى صعيد أكبر فان اسرائيل ماتزال تحصل على الأسلحة على نطاق واسع . وفي ضوء السياسة العدوانية التي تمارسها تل أبيب ، لا يمكن الا أن نشعر بالقلق أمام البيان الذي تم الادلاء به مؤخرا من أن اسرائيل أصبح لديها أو أنها على وشك أن تمتلك سلاحا نوويا . ولسنا في حاجة لكي نؤكد مدى الخطر الذي يخيم على السلام بسبب هذه الحقائق ، وأوجه التعقيبات الجديدة التي يمكن أن تنجم عن هذا التهديد .

وهكذا نظرا لسياسة ضم الأراضي العربية المحتلة ، فان اسرائيل والقوى التي تؤيدها انما تسعى جاهد لكي توقف بكافة الوسائل الجهود والتدابير التي تتخذها منظمة الأمم المتحدة وكافة الدول المحبة للسلام والرامية الى اجراء تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط ، وتحقيقا لذلك فانهم يلجأون الى المناورات السياسية المختلفة . ومثلما فعلت في الماضي ، فان اسرائيل تسعى جاهدة لكي تزج بمشكلة حل الموقق في الشرق الأوسط على أساس التوصل الى اتفاقات منفصلة ، بما يخلق وهما بأن هناك تحركا نحو السلام كما تخلق الوهم بأن التوتر يتضاءل في هذا الجهد من العالم . ولكن الحقيقة هي أن هناك وضوحا متزايدا كما أعلن ذلك الاتحاد السوفياتي منذ البداية ، فقد أصبح جليا أن مثل هذه التدابير لا تؤدي فقط الى عدم اقترابنا من حل مشكلة

ان هذه النظرة من قبل الاتحاد السوفياتي لتسوية المشكلة في الشرق الأوسط ، منذ أن أخذ في الاعتبار حقوق ومصالح جميع الشعوب العربية ، بما في ذلك الشعب الاسرائيلي ، انما هي نظرة ذات طبيعة متزنة وسليمة . واننا نسعى الى تسوية جذرية وشاملة ترسي الأسس السليمة للسلام الدائم في الشرق الأوسط وايجاد الظروف المواتية من أجل السلام والتقدم لجميع شعوب هذه المنطقة .

ومن المعروف تماما ، أن هناك جهازا دوليا تقبله جميع الأطراف المعنية من أجل التوصل الى الاتفاق اللازم حول تسوية المشكلة . ألا وهو مؤتمر الأمم المتحدة للسلام في الشرق الأوسط (مؤتمر جنيف) .

لقد أعلن الاتحاد السوفياتي مرارا وتكرارا عن تأييده لاستئناف أعمال هذا المؤتمر ، بمشاركة جميع الأطراف المعنية بصورة مباشرة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، كممثل شرعي للشعب العربي الفلسطيني . ومن المعروف تماما ، المبادرات التي أقدم عليها الاتحاد السوفياتي في هذا الاتجاه ، وبصفة خاصة الاقتراح السوفياتي حول تنظيم أعمال مؤتمر جنيف على مرحلتين : المرحلة التحضيرية والمرحلة الأساسية . وخلال المرحلة التحضيرية ، يمكن أن تتم تسوية كافة المشاكل المتعلقة بالتنظيم ، بما في ذلك ترتيب دراسة الجوانب الملموسة من عملية التسوية ، وامكانية اقامة أجهزة العمل اللازمة . ونحن نعتقد أن هذه المرحلة التحضيرية لن تدوم طويلا . وبعد ذلك ، يمكن للمؤتمر أن ينتقل الى الاضطلاع بمهامه الأساسية وأن يركز التفكير في البحث عن حلول حول جوهر مشاكل التسوية . ومن البديهي ، في هذه الحالة أنه أثناء أعمال المرحلتين في هذا المؤتمر ، يجب أن يشترك أيضا ممثلو منظمة التحرير الفلسطينية . ومنذ وقت قصير ، فان الاتحاد السوفياتي قد تقدم بمبادرة جديدة تهدف الى استئناف أعمال مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الأوسط . وقد اقترح جدول أعمال محدد لهذا المؤتمر يشمل كافة المشاكل التي اذا ماتم حلها تسمح باقامة السلام الدائم في الشرق الأوسط .

لقد أكدت الحكومة السوفياتية دائما ، استعدادها للتعاون البناء الى أقصى درجة مع
الاطراف المعنية الاخرى ، وذلك بغية العمل على تشجيع اضطلاع المؤتمر بالمهام المنوطة به ،
وبالتقدم بمبادرات ملموسة ومحددة تهدف الى تسوية الصراع في الشرق الاوسط ، فان الاتحاد
السوفياتي ، لا يسعى الى تحقيق اية ميزة او اية استفادة او مصلحة لنفسه في الشرق الاوسط ، بل
ان تضامنه مع الشعوب المكافحة من أجل الحرية ، ومن أجل التقدم الاجتماعي ، هو الذي نستوحي
منه تصرفاتنا. وقد أيد الاتحاد السوفياتي ، وسيؤيد دائما الكفاح العادل للشعوب العربية من أجل
التصفية الكاملة لعواقب الاعتداء الاسرائيلي ، وذلك مثلما ورد في بيان الحكومة السوفياتية حول
الشرق الاوسط يوم ٢٨ نيسان /ابريل عام ١٩٧٦ ، ان قال هذا البيان مايلي :

" ان السلام والهدوء في الشرق الاوسط ، هما هدف سياسة الاتحاد السوفياتي
في هذه المنطقة . ان الاتحاد السوفياتي ، يسعى ايضا الى ايجاد الظروف الكفيلة ، بانماء
العلاقات مع جميع دول الشرق الاوسط ، والواقع انه لا يمكن ان يكون هناك اجحاف ضد أي
من هذه الدول ، بما في ذلك اسرائيل ، اذا كانت اسرائيل سوف تتخلى عن سياستها
العدوانية ، وسوف تسلك طريق السلام وعلاقات حسن الجوار مع العرب " .

A/31, annex-
هذا البيان ، قد تم قبوله وتأييده من كافة القوى التقدمية والديموقراطية ، ومن قبل جميع الدول
المحبة للسلام ، وقبل كل شيء الدول الاشتراكية ودول عدم الانحياز .

ان مشكلة تسوية قضية الشرق الاوسط قد احتلت مكانا هاما في الاجتماع الذي عقد في
بوخارست في اواخر شهر تشرين الثاني /نوفمبر الماضي . وهي الاجتماعات التي عقدتها اللجنة
الاستشارية للدول الاطراف في حلف وارسو . وفي بيان الدول الاعضاء في حلف وارسو ، " من أجل
احراز تقدم جديد في الوفاق الدولي والعمل على تعزيز الامن وانماء التعاون في اوربا " ، الذي
وافق عليه بالاجماع المشتركون في هذا الاجتماع ، فقد اكد على ان الدول الممثلة في هذا المؤتمر
تؤيد ، وتؤكد تأييدها لكفاح الشعوب والدول العربية من أجل تسوية سياسية عادلة لنزاع الشرق
الاوسط . وكان هناك اجماع حول وجهة النظر هذه مؤداه ان مثل هذه التسوية تتطلب انسحاب
جميع القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، والعمل على ضمان

الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني ، وبصفة خاصة ، حقه في اقامة دولة خاصة به ، والعمل على ضمان حق الوجود المستقل لجميع الدول الاطراف في هذا النزاع بما في ذلك اسرائيل ، والعمل على وقف حالة الحرب بين الدول العربية وبين اسرائيل .

ان هذه المسائل جميعا ، يجب ان تشكل جدول اعمال مؤتمر جنيف للسلام حول الشرق الاوسط ، ومن الضروري ، ان تستأنف أعمال هذا المؤتمر باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية بصفة خاصة . وان صراع الشرق الاوسط يمكن ، ويجب ان تتم تسويته . وهذا شيء اساسي لضمان مصالح جميع شعوب المنطقة ومصالح السلام الشامل .

ان المشتركين في هذا المؤتمر يعلنون بصورة حازمة تأييدهم لا عادة الاوضاع الى حالتها الطبيعية في لبنان ، والعمل على التسوية السلمية للمشاكل بمعرفة اللبنانيين انفسهم ، دون أى تدخل خارجي ، آخذين في الاعتبار الحقوق المشروعة ومصالح المقاومة الفلسطينية التي تمثلها منظمة التحرير الفلسطينية .

يمكن ان نشعر بشيء من الارتياح ، لانه خلال المناقشات حول مشكلة فلسطين ، وغيرها من جوانب مشكلة الشرق الاوسط ، سواء في الجلسة العامة للجمعية العامة او في مجلس الأمن ، فان جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة تقريبا ، بما في ذلك بلاد الكتلة الغربية ، وباستثناء اسرائيل طبعا ، وحمايتها ، قد أعلنوا بصورة واضحة عن ضرورة العمل على تسوية مشكلة الشرق الاوسط على أساس انسحاب جميع القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧ وضمان الحقوق غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين العربي ، وأيضا ضمان وجود مستقل وانما لجميع شعوب المنطقة . وهكذا ، فان المجتمع الدولي ، قد اكد المبادئ الواقعية لتسوية هذا النزاع . ويجب الآن ان يتم التوصل الى الاتفاقيات المحددة والملموسة على أساس هذه المبادئ ، وذلك في اطار مؤتمر السلام في جنيف ، وبمشاركة جميع الاطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية .

ان الجمعية العامة في ظل هذه الظروف ، يتعين عليها ان تتخذ القرارات التي يكون من شأنها ان تحقق حركة حازمة نحو اقرار السلام في الشرق الاوسط . وتحقيقا لذلك ، فقد يكون من المفيد بالنسبة لقرارات الجمعية العامة ان تهدف الى ان تنشط باسرع ما يمكن اعمال مؤتمر السلام

حول الشرق الاوسط في جنيف ، وذلك بمشاركة ضرورية في أعمال هذا المؤتمر من قبل منظمة التحرير الفلسطينية ، وذلك تمشيا مع القرار الذي اتخذته الجمعية العامة ٣٣٧٥ (د-٣٠) ويمكن ان يسهل ذلك بفضل نداء^١ يوجه الى الامين العام للأمم المتحدة ، يطلب اليه فيه ان يجرى الاتصالات مع الرئيسين المشاركين لمؤتمر جنيف حول السلام في الشرق الاوسط ، طالبا اليه ان يبدأ دون تأخير الدخول في مشاورات مع جميع اطراف النزاع وذلك ، حتى يتم الاعداد لاستئناف أعمال هذا المؤتمر باسرع وقت ممكن .

السيد سلام (اليمن) : السيد الرئيس ، قبل عشر سنين تقريبا ، وفي يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ ، قامت اسرائيل باعتداء^١ غادر على كل من مصر وسوريا فاحتلت جزيرة سيناء باكملها ، كما احتلت مرتفعات الجولان السورية وما تبقى من الارض الفلسطينية . قامت اسرائيل بهذا الاعتداء^١ الغادر ظنا منها بان طريقي القوة والاذلال هما الطريقتان الموصلان الى السلام المبني على الظلم والاستسلام ، ولكن الامة العربية الموجودة على رقعة العالم العربي باكملة رفضت هذا المنطق الجائر والظالم وصممت على استعادة كرامتها وسيادتها على أرضها .

لقد كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ هي الرد المنطقي الوحيد الذي لا تفهم اسرائيل غيره ،
وبهذا فقد لقن العرب الاسرائيليين درساً لن ينسوه مدى الحياة .

سيدى الرئيس ، ان الشعب العربي يحب السلام ، ويرغب في توطيد السلام في ربوع
اجزائه ، من أجل بناء اقتصاده ، وتحويل المبالغ الطائلة ، التي تصرف من أجل الحرب ، تحويلها
لإنشاء المؤسسات الاقتصادية والانسانية لاسعاد هذا الجزء من البشرية ، وابعاده عن ويلات
الحرب والدمار . لقد عانى الشعب العربي ، قبل الحرب العالمية الثانية ، ويلات الظلم والقهر
والاذلال على أيدي المستعمرين والغزاة . وبانتهاء الحرب العالمية الثانية ظن العرب بأن مشاكلهم
قد انتهت ، وان استقلالهم وسيادتهم على أرضهم أصبحت مكفولة لهم ، طبقاً للوعود التي ابرمتها
بريطانيا على نفسها ، وطبقاً لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة . ولكن هذا السراب
بدا يتبدد يوماً بعد يوم ، وسنة بعد سنة ، حتى وجد العرب أنفسهم يخرجون من وطأة مستعمر
قديم راحل ، الى وطأة مستعمر جديد مستوطن ، متكبر ومتجبر ، يدعي بأنه شعب الله المختار ، وان
الأرض العربية من النيل الى الفرات ملك خالص له ، بوثيقة الهبة .

لقد لعب البريطانيون والامريكيون وغيرهم ، ولأسباب عدة ، الادوار الرئيسية في هــــــ
المسرحية ، التي انتجتها واخرجتها الصهيونية العالمية .

فمن وعد بلفور ، الى تقسيم فلسطين الى دولتين عربية ويهودية ، ثم الى حرب ١٩٤٨ ،
وبعدها حرب ١٩٥٦ التي اشتركت فيها كل من بريطانيا وفرنسا ، ثم حرب ١٩٦٧ الفادرة ، التي
خطط لها في بعض العواصم الغربية ، وقامت بتنفيذها اسرائيل ، بالأصالة عن نفسها ، وبالنيابة
عن بعض الدول الغربية . أقول هذا للتاريخ ، وجميع الكتب والمجلات والجرائد التي صدرت بعد
حرب ١٩٦٧ تشهد بهذه الوقائع وترددها كحقائق ثابتة .

سيدى الرئيس ، انه لا داعي هنا لشرح الدوافع الكثيرة ، التي من أجلها قامت بعض الدول
الغربية في حينه ، بدفع اسرائيل ، كلبها المسعور ، الى حرب غادرة ضد الدول العربية . وانه
لا داعي هنا أيضاً لشرح الدوافع التي من أجلها صرح السيد نيكسون في ٢٣ حزيران /يونيه ١٩٦٧
الذي كان يزور تل أبيب حيث قال في حينه :

ثم تحدث بالانكليزية

ان اسرائيل لا ينبغي أن تعيد أى جزء من الأراضي التي حصلت عليها . وينبغي أن تستخدم

موقفها القوى لكي تجبر العرب على أن يجلسوا مع الاسرائيليين ، على انفراد ، على مائدة المفاوضات " .
 ثم واصل بالعربية : بالرغم من الحفاوة البالغة التي استقبلته بها مصر أثناء زيارته لها .
 ولكن وقد مرت السنون تلو السنين ، وتغيرت الظروف ومراكز القوى في الشرق الاوسط ،
 فانه لم يعد هناك مبرر لاتخاذ نفس الموقف المتعنت القديم من جانب بعض الدول الغربية .
 ألا تكفي ثلاثون سنة لتمثيل هذه المسرحية ، والمراهنة اللا انسانية ؟ ألم يرعو المراهنون
 بأن أرواح الابرياء تزهق كل يوم من أجل متعتهم ورغائهم ؟ ألم يع الصهاينة دورهم كأداة منفذة
 لرغبات المراهنين ؟ ألم يفكروا بأنهم اذا أرادوا العيش بسلام لبني جنسهم في أرض السلام ،
 فان عليهم أن يسلكوا طريق السلام القائم على العدل والانصاف واحترام حقوق الآخرين ؟
 لقد سمعنا من الاسرائيليين ، سيدى الرئيس ، بأنه للتوصل الى تسوية دائمة في الشرق
 الاوسط فان على العرب أن يعطوا بعض التنازلات ، وأن يعترفوا باسرائيل وسيادتها على الارض
 الفلسطينية . بهذه التنازلات ، سيدى الرئيس ، يكون العرب قد تنازلوا عن جميع الحقوق الثابتة
 للشعب الفلسطيني ، والتي هي ملك للشعب الفلسطيني وحده . أما بالنسبة للتنازل الاسرائيلي
 فهو الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ مع بعض التحفظات . ان الانسحاب
 — سيدى الرئيس — لا يعد تنازلا في حد ذاته ، ولكنه التزام واجب تنفيذه طبقا لمبادئ القانون
 الدولي وميثاق الامم المتحدة ، التي تصهدت اسرائيل عند قبولها عضوا في هذه المنظمة العالمية
 الالتزام بتنفيذ بنوده والعمل بموجبه .

وان ربط الانسحاب بمعاهدة سلام لا يخدم قضية السلام القائمة على الحق والعدل .
 واستشهد هنا بما قاله السيد ايزنهاور رئيس الولايات المتحدة الامريكية اثناء الاعتصام^١
 الثلاثي على مصرفي عام ١٩٥٦ :

" اذا كانت الدولة التي تهاجم ارضا اجنبية ، وتحتلها بالرغم من رفض الأمتحدة المتحدة ، فهل ينبغي لهذه الدولة ان تفرض الشروط الخاصة بانسحابها ؟ "

" واذا وافقنا على ان الهجوم المسلح يمكن ان يؤدي الى تحقيق اهداف المعتدى ،
 اذن فاني اخشى ان نكون بذلك قد أعدنا عقارب ساعة النظام الدولي الى الوراء " .

لقد قبل العرب ، بمبدأ المفاوضات مع اسرائيل في مؤتمر جنيف للسلام ، شريطة حضور
 ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ، في مداولات هذا المؤتمر
 ولكن الصهيونيون ما فتئوا يرددون القول بأن على منظمة التحرير الفلسطينية ان تعترف باسرائيل
 أولاً كشرط لمشاركتهم في مؤتمر جنيف للسلام .

ان اسرائيل تحتل اليوم ارض فلسطين بأكملها ، كما تحتل شبه جزيرة سيناء المصرية ومرتفعات
 الجولان السورية . اذن فأى اسرائيل هذه ؟ هل هي اسرائيل التي خلقتها الامم المتحدة بقرارها
 المتحيز وغير القانوني ؟ أم هي اسرائيل اخرى ؟ لقد مرت اسرائيل بعدة ادوار من التحولات منذ
 عام ١٩٤٧ حتى الآن ، فاذا ما اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بحكومة اسرائيل ، اذن فأى حق
 تطلبه منظمة التحرير الفلسطينية في أرض فلسطين ؟ .

ان على اسرائيل ، اذا ارادت العيش بسلام في ارض السلام ، فليكن على اساس الاحترام
 والتسليم بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، والانسحاب غير المشروط من الاراضي العربية المحتلة .

ان العرب قادرون ، مع الزمن ، على ازالة اثار الظلم والعدوان . وان على اسرائيل اذا ارادت العيش
 بسلام ان تكون منطقية مع نفسها ، وان تغتنم هذه الفرصة ، وألا تضعفها كما اضاعت الفرص الاخرى ،
 كما ان عليها ان تعترف بأن وجود ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد للشعب
 الفلسطيني اساسية وضرورية في أية مجهودات تبذل من اجل التوصل الى حل شامل وعادل في الشرق
 الأوسط . وان اسرائيل وقد راهنت على الحرب في الماضي عدة مرات ، فان عليها ان تراهن على
 السلام مرة واحدة .

السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الالمانية (الكلمة بالروسية) : تشارك الجمهورية الديمقراطية الالمانية القلق العميق الذي انتاب العديد من الدول الاعضاء في منظمة الأمم المتحدة ، بشأن الأوضاع القائمة في الشرق الأوسط . وفي تقرير الأمين العام حول قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك الذي ورد في الوثيقة S/12235 فقد ورد تحذير لا غموض فيه نصه كما يلي : " ليس هناك شك في ان الأوضاع السائدة في الشرق الأوسط ، سوف تظل غير مستقرة ، وسوف تشكل خطرا كامنا ، ما لم يتم التوصل الى حركة حقيقية نحو التسوية العادلة والدائمة لمشكلة المنطقة ، في كافة مظاهرها " (S/12235, P.6).

ان هذه العبارات قد قيلت فيما يتعلق بالحالة القائمة في القطاع الاسرائيلي السوري ، وهي تعكس الرأي السائد في مجلس الأمن ، ولكن هذه العبارات يمكن ان تنطبق ايضا بالنسبة للأوضاع الشاملة في الشرق الأوسط .

وقد تأكد بذلك مدى صحة التأكيد الذي تردد كثيرا بأنه طالما ان اعتداء اسرائيل في الشرق الأوسط ، لم يصف نهائيا ، فان الصراع سوف يظل قائما في الشرق الأوسط ، وسوف يشكل صراعا يهدد دائما بأن يصبح متفجرا . ان استمرار الاعتداء الاسرائيلي ، هو السبب الذي يدعو شعوب الشرق الأوسط الى عدم العيش في السلام والامن ويهدد الموقف السائد في هذه المنطقة وما يزال يهدد السلام بصفة عامة . ولهذا السبب ، يؤيد وفد بلادى المطلب الخاص بضرورة العمل على تنشيط الجهود التي تسعى الى التسوية الاساسية للصراع القائم في الشرق الأوسط .

وخلال المناقشة العامة لهذه الدورة ، أوضح وزير خارجية الجمهورية الديمقراطية الالمانية في بيانه الذي ادلى به في ٤ تشرين الاول / اكتوبر من هذا العام برأى الجمهورية الالمانية الديمقراطية ، ومؤداه ان التسوية السياسية للصراع في الشرق الأوسط تعتبر شيئا اساسيا ، وهو امر ممكن . ان تحقيق السلام الدائم والعدل في الشرق الأوسط يعتبر ممكنا على اساس المقررات الواضحة الصادرة عن الأمم المتحدة ، وهي تنطوي على ضرورة قيام اسرائيل بالجلاس عن كافة الاراضي العربية المحتلة في ١٩٦٧ ؛ وضرورة ان تتحقق الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني . وكذلك حق جميع الدول والشعوب في هذه المنطقة في العيش في ظل السلام والأمن .

والواقع ان التشكك في هذه المبادئ الاساسية والمطالبة باجراء مناقشات جديدة حول كافة المسائل ، ورفض حق الجمعية العامة في التمسك باحترام المعايير الأساسية للقانون الدولي ، والعمل على تنفيذ هذه القواعد الدولية ، يعني دون شك تشجيع العدوان الاسرائيلي ، بصورة مباشرة . ولكن الزمن قد تغير . ومن المسلم به ان اسرائيل قد انتقلت من الاحتلال الذي يقال انه ساخن في المناطق العربية ، الى ما يطلق عنه بالضم البارد لهذه الاراضي . وهناك توهم بأنه من الممكن - دون عقاب - ضم الاراضي المحتلة ، ويعتمد ذلك على ما يطلق عليه دبلوماسية الخطوة خطوة . ومع ذلك ، يمكن القول بكل تأكيد وبكل ثقة انه لن يقبل ان تتوسع اسرائيل عن طريق القوة ، على حساب جيرانها . ان ميزان القوى الجديدة في العالم ليس في مصلحة المعتدين وخططهم لضم الاراضي .

ان التسوية السلمية العادلة لمشكلة الشرق الاوسط انما تتطلب اجراءً موحداً من قبل الدول والشعوب المهمة باقامة سلام عادل . انها تتطلب عملاً موحداً ومدعماً من جانب الضحايا المباشرين للعدوان الاسرائيلي ، اى من جانب الشعوب والدول العربية ضد الاستراتيجية الصهيونية التي تتبعها اسرائيل ، وعملاً لها الامبراليون ، وعملاً مشتركاً يتم بالاتفاق مع الحلفاء الطبيعيين للشعوب والدول العربية في هذا الكفاح - اى دول المجتمع الاشتراكي وغيرها من القوى المناهضة للامبريالية في العالم : ان هذا هو الشرط المسبق لتحقيق هدف اقامة سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط .

ان الاحداث المساوية التي وقعت في لبنان ، كانت نتيجة مباشرة للصراع في الشرق الاوسط الذي لم تتم تسويته بعد ، ان هذه الاحداث قد اوضحت جلياً كيف ان المعتدين الاسرائيليين بالاشتراك مع قوى الامبريالية والقوى الرجعية الاخرى قد بذلوا كل جهد ممكن لبيت بذور الفتنة بين الدول العربية ولمنع تنفيذ استراتيجية سلمية موحدة . ولقد بذلوا كل جهد ممكن لتصفية منظمة التحرير الفلسطينية ، التي تشكل عنصراً ضرورياً لا غنى عنه لقرار سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط . ان الدوائر الحاكمة في اسرائيل ، تخشى القيام بعمل موحد ضد عدوانها المستمر ، ومن ثم فانها قد بذلت نشاطاً مكثفاً ضد لبنان ، بل وقد هدّدت بأنها ستتدخل بصورة مباشرة .

وفيما يتعلق بلبنان ، فان الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، شأنها في ذلك شأن جميع الدول الاخرى الاطراف في حلف وارسو ، تطالب باصرار ان تعود الاوضاع في هذا البلد الى حالتها الطبيعية دون تأخير ، وان يتولى اللبنانيون تسوية جميع مشاكلهم الداخلية بصورة سلمية ، ودون اى تدخل خارجي ، آخذين في الاعتبار المصالح المشروعة لحركة المقاومة الفلسطينية الممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية .

والان فقد حان الوقت لكي يبدأ الممثلون الرسميون لتل ابيب في ان يفهموا ، بعد ان دعّموا النظريات الصهيونية في التوسع ، انه من المستحيل ان ينجحوا في اباداة الشعب الفلسطيني ، أو أن يقضوا على ممثليهم الشرعي ، منظمة التحرير الفلسطينية .

ويجب على بعض الدوائر المعنية في الدول الامبريالية ان تفكر ، وتعيد النظر في مواقفها وهي تلك الدوائر التي تعتقد بأنه يمكنها ، على مستوى السياسة الرسمية ، ان تتجاهل دور منظمة التحرير الفلسطينية . في حين انه في نفس الوقت تسعى وكالات تلك الدوائر لضعاف القدرة الحربية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

ولحسن الحظ ، فإن الدورة الحادية والثلاثين للجسدية العامة ، قد اعادت تأكيدها بأن
الغالبية العظمى من دول العالم انما تعتبر ان ممارسة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني
الممثل في منظمة التحرير الفلسطينية ، انما هو الشرط الضروري المسبق لقرار السلام في الشرق
الأوسط .

يجب ان نحذر من موقف معين ، الا وهو ان اسرائيل قد حاولت مؤخرا ان تعترض سبيل
الاشارة في قرار مجلس الامن ، الخاص بتمديد الولاية الممنوحة لقوة الامم المتحدة لمراقبة فض
الاشتباك وان اسرائيل بذلك ارادت ان تجمد هذه الجهود ، وارادت ان تعبر عن حقيقة الفكرة
القائلة بأن هذا الاجراء من شأنه ان يسرع بالتوصل الى اقرار السلام في الشرق الاوسط وتسوية المشكلة
بكافة مظاهرها ، كما ان اسرائيل بهذا تحاول ان تجعل من قوات الامم المتحدة الموجودة في
الاراضي العربية اجراء من شأنه تجميد الموقف على ما هو عليه الآن الى الابد . وان اعضاء منظمتنا
لا يمكن ان يقبلوا بذلك الوضع ، ويجب علينا ان نذكر ايضا ان النفقات الخاصة بقوة الامم المتحدة
لمراقبة فض الاشتباك في الشرق الاوسط انما تتحمل بها الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، دون أن
يتحمل بها المعتدى وحده وهو المسؤول الحقيقي عن النزاع والذي عليه ان يتحمل بهذه النفقات .
وعليه فاننا نعرب عن اسفنا لذلك .

ان التسوية السلمية للموقف في الشرق الاوسط سوف تسهل - دون شك - اذا ما اجهر قادة
تل ابيب على ان يتنازلوا عن سباقهم نحو التسليح ، وانما ما تم وقف شحنات الاسلحة ، والمعونات
المادية التي تعطى للمعتدى ، ومن ثم تكون هناك مساهمة ايجابية نحو هذا الاتجاه ، ولكن بكل
اسف ، فان الذين يتوقف عليهم ذلك الامر ، يتصرفون بطريقة مخالفة ، وعكسية ، ولكن على الرغم من
هذا الدعم المقدم للمعتدى ، فلن ينقذه . ان اسرائيل تعاني الآن من أزمة سياسية داخلية متفاقمة
ومتزايدة ، فان جماهير شعبية واسعة النطاق تعرب عن غضبها ازاء سياسة الاعتداء التي تنتهجها
الحكومة الاسرائيلية ، وازاء الاوضاع المتفاقمة التي يعاني منها العمال ، ان هناك حركات كاملة
تتزايد ، واسباب هذا واضحة ، نظرا لأن ميزانية اسرائيل عن ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ قد خصصت مبلغ (٣٧١
بليون جنيه اسرائيلي للاغراض العسكرية ، وان ثلثي اجمالي الميزانية هذه بصفة عامة تبتلعها نفقات

التسلح ، وان شركات الاسلحة تحقق ارباحا طائلة . وعلى سبيل المثال فان ارباح شركة واحدة من شركات التسليح قد زادت بنسبة ٣٥ في المائة في عام ١٩٧٥ وذلك بالمقارنة بعام ١٩٧٤ . وان العمال هم الذين يعانون بل ويتحملون عبء التسليح ، وذلك في ظل هذه الاوضاع المتفاقمة . ان الشعب العربي يعاني ايضا من هذا الموقف ، ولانه في اسرائيل نفسها وفي المناطق المحتلة يتعرض الشعب الآن للقمع ، والتحييز في المعاملة .

ان اميل توما عضو المكتب السياسي في الحزب الشيوعي الاسرائيلي ، قد لفت الانظار الي حقيقة " ان المشاكل الاجتماعية والسياسية الاسرائيلية لن تحل الا باقرار السلام الدائم " . ان السلام الدائم هو وحده الذي يمكن ان يحل كافة هذه المشاكل ، وانه يعتبر ان الكفاح الايديولوجي الذي تقوده هذه الجماهير ضد الصهيونية التي تنتهج سياسة متعارضة تماما مع مصالح جماهير الشعب امر ضروري .

ان الدوائر الحاكمة في اسرائيل ، يجب عليها اخيرا ان تستخلص من ذلك نتائج معدنة ، ويجب ان تتأكد من اسباب فشل سياستها ، وان ادعائها بأنها تمثل جميع يهود العالم ليس سوى خداع لنفسها .

ان محاولا تهيم لاخفاء الاسباب الحقيقية الصراع الكامن في الشرق الاوسط ، قد رفضت بصورة حاسمة مرة اخرى من قبل الجمعية العامة . ان امل تل أبيب بمساعدة المجموعات الصهيونية فسي القارة الامريكية ، وسياسة احدى الدول الآسيوية الكبيرة ، ان تستطيع خداع الرأى العام فيما يتعلق بالطابع الحقيقي للاعتداء الاسرائيلي ، انما أمل يقوم على الرمال . لقد اخطأت تل أبيب في تقدير مدى سلطة منظمة التحرير الفلسطينية ، كما اخطأت ايضا عندما أرادت ان تخرج من العزلة الدولية بالتجائها الى العديد من المناورات .

ان شعوب العالم انما تؤكد على ضرورة اقرار السلام والأمن . وان عملية الانفراج الدولي تتأكد بشكل متزايد ، وان العلاقات بين القوى في العالم لا تسير بآية حال لصالح قوى الحرب الباردة ، أو لصالح الذين يريدون زيادة حدة التوتر ، والاستمرار من الاعتداء . وقد وردت الاشارة الى ذلك مؤخرا اثناء اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية للدول الاعضاء في حلف وارسو .

لا يوجد الا حل واحد ممكن ، وهو العمل باسرع مايمكن لاستئناف مؤتمر السلام في جنيف ، بمشاركة شعب فلسطين ممثلا في مثله الشرعي منظمة التحرير الفلسطينية . ان تسوية جميع المشاكل المعقدة في الشرق الاوسط ، تتطلب جلاء جميع القوات الاسرائيلية عن كافة الاراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ ، وتحقيق الحقوق الثابتة للشعب العربي الفلسطيني بما في ذلك حقه في اقامة دولة خاصة به ، والعمل على اثبات حق الوجود المستقل لجميع الدول الاطراف في النزاع بما في ذلك اسرائيل ، والعمل على انتهاء حالة الحرب بين الدول العربية واسرائيل .

ان وفد الجمهورية الديموقراطية الالمانية يؤيد الاقتراحات البناءة المقدمة من الاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بمؤتمر جنيف للسلام وكذلك فان الجمهورية الديموقراطية الالمانية تعلن مرة اخرى انها تؤيد كفاح الدول والشعوب العربية ، من أجل التسوية السياسية العادلة للصراع في الشرق الاوسط .

واسمحوا لي ان اختتم كلمتي مستشهدا بالبيان الذي صدر مؤخرا عن الدول الاعضاء في حلف وارسو راقتيه منه :

" ان صراع الشرق الاوسط يمكن بل ويجب ان يحل ، وهذا ضروري لخدمة مصالح جميع شعوب هذه المنطقة ، وخدمة مصلحة السلام بصفة عامة " .

السيد كمال : (البحرين) (الكلمة بالعربية) : السيد الرئيس ، السادة أعضاء الوفود ، مرة اخرى تناقش الجمعية العامة للامم المتحدة مسألة الشرق الاوسط . والسؤال الذى يطرح نفسه امامنا كل عام ، عندما نجد بند مسألة الشرق الاوسط مدرجا على جدول أعمال الجمعية العامة للامم المتحدة ، السؤال الكبير ، مسألة كهذه وفي منطقة حساسة من العالم وبدون حل حتى الآن ؟ ان البند يعتبر في نظرنا التحدى الكبير الذى يواجه منظماتنا الدولية ، لا لكونها عجزت حتى الآن عن اتخاذ قرار ، ولا لكونها لم تستطع ان تقوم باى عمل ، بل لانها لم تستطع حتى الآن ، من اتخاذ ما من شأنه تطبيق قراراتها منذ القرار رقم ١٨١ (١٩٤٧) للجمعية العامة ، الصادر في ٢٩ نوفمبر تشرين الثاني ١٩٤٧ ومرورا بقرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني نوفمبر ١٩٦٧ ، و ٣٣٨ (١٩٧٣) بتاريخ ٢١ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ . والسبب في نظرنا واضح ، هناك عدوان اسرائيلي مستمر ضد الدول العربية منذ عام ١٩٤٧ ، وما زالت اسرائيل تمارس بوسائلها البشعة سياستها العنصرية الصهيونية على ارض فلسطين والجولان وسيناء .

لقد مرت منطقة الشرق الاوسط بسلسلة متتالية من الغزوات ابتداء من الغزو المغولي والصليبي والاستعمار بكافة أشكاله ، لكن المنطقة لم تشهد حتى ومنذ عام ١٩٤٧ غزوا عنصريا في تاريخها كالغزو الذى تشهده منذ ثلاثين عاما . هذه المجاميع التي تعرضت للارهاب النازى وللاضهاد في اوربا وفي بعض الدول الاخرى ، جاءت لكي تنتقم من شعب آمن مسالم ، يؤمن بالقيم الانسانية ويمارسها في الشرق الاوسط ، وبدأت تمارس هجمتها اللا انسانية ، وتمحو القرى وتقتلع بذور الخير وتقتل الانسان وتمارس حقدا اسودا ضد السامية ومبادئها السمحة التي نزلت بها كل الاديان .

ان الاحتلال الصهيوني لاراضي فلسطين عام ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ و عام ١٩٥٦ واحتلال اراضي سيناء والضفة الغربية والجولان عام ١٩٦٧ يبين بوضوح السياسة العدوانية المستمرة ، لدولة النظام العنصرى الصهيوني في اسرائيل ، ويسلط الضوء واضحا امام احتمالات المستقبل . ان أمن المنطقة وسلامتها مهدد دائما بخطر نشوب حرب ، وهذا في حد ذاته تهديد للامن والسلم العالميين .

ان الدول التي تساند اسرائيل تتحمل مسؤولية كبرى ازاء التوتر الذى يسود منطقة الشرق الاوسط ، وان المساعدات التي تتلقاها اسرائيل تدعم وجودها في المناطق العربية المحتلة ، وتزيد من اصرارها على تجاهل حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة ، وهذا يؤدي الى استمرار حالة التوتر في المنطقة . " ان المشكلة الاساسية في نظرنا هي قضية فلسطين وقضية الشعب الفلسطيني وحقوقه على ارضه وتراثه " .

ان الضمير العالمي لا يمكن ان يقبل المعاناة التي يمر بها الشعب الفلسطيني الذي اغتصبت ارضه وهدمت منازلها وذبح امام سمع ونظر دول العالم ، وسلب ابسط حق من حقوقه كشعب . ان مثل هذه المعاناة التي عاشتها منطقة الشرق الاوسط بسبب الاستيطان الصهيوني العنصري منذ عام ١٩٤٧ حتى اليوم ، كانت على حساب تقدم المنطقة وتطورها . ومن المؤسف ان الدول التي ساهمت في خلق مثل هذا الوضع مازالت تمارس نفس سياسة الابتزاز ازاء الشعوب العربية .

لقد عانت الشعوب العربية في منطقة الشرق الاوسط في مطلع هذا القرن عملية استنزاف لثرواتها ، وتعاني الآن ، وفي النصف الثاني منه ، ابتزازا ونزفا لثرواتها من نوع جديد ، هو خلق حالة من التوتر ، وشن الحروب عليها بين فترة واخرى ، مما اضطرها الى دفع ثمن السلاح غاليا ، دافعا عن النفس ، وحماية للتراث الانساني ، الذى تعمربه المنطقة ، من الزوال على ايدى السلطات العنصرية الصهيونية .

وما زالت تمتد يدها الى كل الدول المخلصة ، والصديقة ، والتي ترتبط مصالحها بالمنطقة ، والتي يهملها ايجاد جو من الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط ، والتوصل الى حل عادل ودائم للمسألة ، وهذا ما تسعى اليه الدول العربية ، تمشيا مع جميع القرارات الصادرة من مجلس الامن والجمعية العامة للأمم المتحدة .

ان استئناف عقد مؤتمر جنيف لاحلال السلام في منطقة الشرق الاوسط ، واشترك جميع الاطراف المعنية في أعمال المؤتمر ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ، يعتبر في نظرنا الخطوة الطبيعية للوصول الى تسوية عادلة ودائمة في الشرق الأوسط .

السيد يانكوف (بلغاريا) (الكلمة بالانكليزية) : منذ سنوات عديدة ، ومشكلة الشرق الأوسط تحتل اهتمام المجتمع الدولي والأمم المتحدة ، وخلال هذا العام فقط ، فان مجلس الأمن قد ناقش مختلف مظاهر هذا الموضوع ، وذلك في ثماني مناسبات مختلفة .

وبعد مناقشات مطولة نوعا ، حول كافة المسائل المرتبطة بالمشكلة - أي مشكلة فلسطين ، ومشكلة الشرق الأوسط - وأثناء الدورة الثلاثين للجمعية العامة ، فان الدورة الحالية قد ناقشت ووافقت على قرار جديد هام حول مشكلة فلسطين ، واليوم فان الجمعية العامة تدرس الحالة في الشرق الاوسط بصفة عامة .

ان العديد من الوفود ، قد أشارت من قبل الى القرارات التي اتخذت بشأن الشرق الأوسط ، والتي تمت الموافقة عليها من قبل مؤتمر القمة الخامس للبلد ان غير المناهزة في آب / أغسطس الماضي . ان موضوع الشرق الاوسط مازال موضعاً لمناقشات بين الساسة ، وبين كبار المسؤولين في مختلف البلاد .

والواقع ان ذلك لم يأت جزافا ، بل ان تفسير ذلك بسيط جدا . ان الاوضاع القائمة في الشرق الاوسط ما زالت غير مستقرة وغير مطمئنة ، وهي توجد التوتر الذى يمكنه في أية لحظة أن يتفجر في صراع مسلح جديد . وعلى الرغم من جهود الامم المتحدة فان أى تقدم حقيقي لم يتحقق في البحث عن حل عادل ودائم لهذه المشكلة الحادة الدولية .

فما هي النتائج التي يجب حتما أن نستخلصها من استمرار الازمة القائمة في الشرق

الاوسط ؟

ان وفد بلغاريا يعتبر أن النتيجة الواضحة الاولى هي أن الاسباب الاساسية التي تسببت في صراع الشرق الاوسط لم يتم القضاء عليها . ان القوات المسلحة التابعة لاسرائيل ما زالت تحتل اجزاء كبيرة من أراضي الدول العربية المجاورة وهي الاراضي التي استولت عليها اسرائيل في أعقاب اعتداء ١٩٦٧ ، وفي نفس الوقت فان الدوائر الحاكمة في اسرائيل ما زالت تحول دون ممارسة شعب فلسطين العربي لحقوقه المشروعة وبصفة خاصة حقه في اقامة دولة خاصة بهم . ان ثلاثة ملايين من الفلسطينيين ما زالوا يعيشون كالمغنيين على الرغم من أن لهم حقوقا في اقامة دولة وهي حقوق تؤكدت في اطار الامم المتحدة ، وانه قد تم الاعتراف في مجلس الامن بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني .

أما النتيجة الثانية - التي في اعتقادنا - يمكن أن تستخلص من التحليل الموضوعي للتطورات التي طرأت على السوقف في الشرق الاوسط فهي أن الحل الجذرى الشامل للصراع هو وحده الذى يمكن أن يؤدي الى اقامة السلام العادل والدائم ، ويمكن أن يضمن أمن جميع دول المنطقة .

ان التجربة خلال الثلاثين سنة الماضية تؤكد دائما انه لا يمكن أن يتحقق السلام الدائم في الشرق الاوسط لمجرد وقف القتال بين مختلف البلاد أو مجموعات من البلاد في المنطقة . ان هذه النظرية قد أدت وما زالت تؤدي الى هدوء خادع قد يتفجر مرة أخرى في صراع مسلح جديد ، وان وجد حتى الآن بعض الناس الذين يتشككون في هذه الحقيقة الاساسية ، الا أن أحداث الشرق الاوسط منذ الصراع المسلح الاخير لعام ١٩٧٣ كان من الضروري أن تقنعهم بأن

هذه النظرة الجزئية ليست خاطئة فقط بل خطيرة ، والواقع انها لا يمكن الا أن تخدم مصالح الذين يريدون ألا يقوم سلام أو هدوء في الشرق الاوسط .

ويتعين علينا أن نعرب عن أسفنا لأن هذه النظرة التي فقدت صدقها قد استخدمت مرة اخرى فيما يتعلق بالشرق الاوسط خلال الفترة التي أعقبت النزاع الذي تفجر في عام ١٩٧٣ ، ولا يجب أن نشعر بأية دهشة لأن النتائج التي تحققت حتى الآن ليست مرضية بل ان تهديد السلام في الشرق لم يتم القضاء عليه . وان هذا التهديد يتفاقم ويزداد خطورة كل يوم .

ان النتيجة الوحيدة الناجمة عن السياسة التي أطلق عليها سياسة الخطوات المتتالية كطريقة لحل مشكلة الشرق الاوسط أدت الى زيادة تعنت المعتدى وتحدى قرارات الامم المتحدة وتحدى ارادة المجتمع الدولي . واختصارا فان هذه السياسة قد سمحت للمعتدى بأن يظل بلا عقاب وأن يستفيد من الموقف وأن يطاء بأقدامه المصالح والحقوق المشروعة لضحايا الاعتداء .

والواقع ان التبرير القانوني قد أوجد على هذا النحو لتأجيل وتأخير حل مشكلة الشرق الاوسط الى الابد وذلك حتى يمكن لوضع اللا سلم واللا حرب أن يظل قائما . فضلا عن ذلك ومن خلال سياسة الخطوة خطوة فقد ظهرت تعقيدات جديدة أضيفت الى ما سبق ، وذلك سعيا لعرقلة ووقف الحل العادل والسلمي للصراع . ان هدف هذه السياسة انما هو هدف واضح . ان هذه السياسة تهدف الى أن يعتاد الرأي العام العالمي على الفكرة بأن أمن اسرائيل لا يمكن أن يتم ضمانه الا اذا قامت اسرائيل بضم جزء من الاراضي العربية . وان ما يدعو الى شعور خاص بالقلق هو أن المعتدى وحماته لم يخفوا اطلاقا أهداف سياستهم . ان ممثلي اسرائيل أعلنوا من فوق هذه المنصة - وذلك بصلف متزايد - انهم لا ينوون اطلاقا احترام قرارات الامم المتحدة .

ولهذا السبب فان وفد بلغاريا يعتبر أن الهدف الرئيسي من هذه المناقشة هو العمل على اثبات فشل سياسة الخطوة خطوة وان نعرض ونكشف النوايا الحقيقية لهذه السياسة ، وان نوضح بصورة قاطعة ان الاجراءات الجزئية والحلول الوقتية التي تبقي على المشاكل الاساسية معلقة في الشرق الاوسط لا يمكن أن تؤدي الى تخفيف حدة التوتر ، بل على عكس ذلك فان مثل هذا الموقف قد يؤدي الى طريق مسدود جديد . واختصارا للقول فان المناقشة الحالية سوف تكون

مفيدة ، وسوف تسهل التوصل الى حل لمشكلة الشرق الاوسط اذا ما رفضت بصورة لا تحتمل الفموض سياسة الاجراءات الجزئية. ان أن هذه السياسة ليست عملية بل انها خطيرة بالنسبة لصلالح السلام في الشرق الاوسط وفي جميع انحاء العالم .

ان وفد بلغاريا يعتبر ان الابقاء على الاوضاع القائمة في الشرق الاوسط سوف يكون ——— شأنها أن تؤجل الى ما لانهاية التسوية الشاملة والجذرية ، ان ذلك لا يحمي الى المصالح والخطط الطويلة للذين يهدفون الى فرض سيطرتهم على الشرق الاوسط بآبار البترول الكبيرة وبالمواقع الاستراتيجية الهامة فيه . ومن المعروف أن هذه السياسة التي تشجع الموقف غير المنطقي الذي تلتزم به الدوائر الحاكمة في اسرائيل ، ان هذه السياسة تسعى جاهدة الى نفس الوحدة العربية وضرب قوات منظمة التحرير الفلسطينية والنزج بالعرب في حرب عملية فيما بينهم . ان الاحداث المأساوية في لبنان انما هي دليل معبر آخر عن العواقب الوخيمة لهذه السياسة ، وعلى ان الخطط البغيضة ضد الشعوب العربية لم توقف في الوقت المناسب .

ان المناقشة المستفيضة حول قضية فلسطين التي انتهت منذ أسبوعين ، والمناقشة الحالية تعتبر مشجعة وذلك لسبب واحد على الاقل . انها تبين أن الاغلبية الساحقة للدول الاعضاء — بما فيها جميع الدول العربية — قد أصبحت تدرك بشكل متزايد أن ما نحن في حاجة اليه هو حل شامل لأزمة الشرق الاوسط ، واننا لذلك في حاجة الى جهود جديدة ونشطة ، وان الاساس الوحيد للتوصل الى تسوية عادلة ودائمة للصراع هي الاساس الذي قدمته القرارات العديدة التي اتخذها مجلس الامن والجمعية العامة في هذا الشأن .

اننا سعداء ان نلاحظ ان الاغلبية الساحقة للدول تؤكد بشكل خاص على ان هذا الاساس يتألف من الجوانب التالية المترابطة : ألا وهي ، انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية التي احتلتها اسرائيل خلال عدوانها في عام ١٩٦٧ ؛ والاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني بما في ذلك حقهم في اقامة دولة خاصة بهم ؛ ضمان حق الوجود المستقل لجميع الدول في الشرق الاوسط التي اشتركت في الصراع ، بما فيها اسرائيل ، وانهاء حالة الحرب بين الدول العربية واسرائيل .

ولا يوجد شك في أن هذه الجوانب الاساسية والمترابطة تتفق مع المصالح والحقوق المشروعة لكافة الدول المعنية بشكل مباشر بهذا الصراع وتقدم اساسا عادلا وواقعيًا لاقامة سلام دائم في الشرق الاوسط . وباعتبارها عناصر مكملة لتسوية شاملة لازمة فانها تمثل اكثر الطرق للخروج من حالة الجمود وللقضاء على بذرة من اخطر بذرات التوتر والصراعات في مجال العلاقات الدولية اليوم .

ولذلك ، فان هناك أساسا عادلا وممكنًا لحل صراع الشرق الاوسط . وفي الوقت ذاته ، فان ما هو هام ايضا هو أن هناك جهازا دوليا يمكنه ان يضع التفاصيل الخاصة بهذه التسوية . ان وفد بلغاريا يسعده ان يلاحظ انه ، ليست الدول العربية فقط هي المعنية بشكل مباشر بالصراع بل ان الاغلبية الساحقة للدول الاعضاء قد اصبحت مقتنعة بشكل متزايد بضرورة استئناف أعمال مؤتمر السلام في جنيف حول الشرق الاوسط بشكل عاجل .

وقد اصبحت من الواضح ان مؤتمر السلام لجنيف هو المحفل الوحيد الذي يمكنه التوصل الى تسوية سياسية شاملة لأزمة الشرق الاوسط مع مشاركة جميع الاطراف المعنية ، بما فيها ، بطبيعة الحال ، منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي المعترف به للشعب العربي الفلسطيني . ان مشاركتها ، لذلك ، ينبغي ان تتم على قدم المساواة منذ البداية وفي جميع مراحل عمل مؤتمر جنيف للسلام . وفي هذا الشأن ، فان وفد بلغاريا يرحب بالمبادرة الجديدة التي اتخذتها الحكومة السوفياتية من اجل الاستئناف السريع لأعمال مؤتمر جنيف للسلام مع التقدم باقتراحات محددة تتعلق بجدول أعمال المؤتمر وجميع المشكلات التي يمكن حلها ان يؤدي الى اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط .

ان موقف حكومة جمهورية بلغاريا الشعبية تجاه مشكلة الشرق الاوسط موقف معروف لانه قد تم شرحه واعلانه في مجلس الأمن وفي الجمعية العامة في العديد من المناسبات . ان هذا الموقف وارد في عدد من الوثائق الحكومية والاعلانات التي أدلى بها رجال السياسة المسؤولون في البلاد وهو موقف ينبع من سياسة المبادئ التي تتبعها جمهورية بلغاريا الشعبية والتي تكمن في التوصل الى حل للمنازعات الدولية عن طريق الوسائل السياسية التي تتمثل في المفاوضات . كذلك فان هذا الموقف ينبع من تضامن حكومة وشعب بلغاريا مع الشعوب التي تكافح من أجل الحرية والاستقلال والتقدم الاجتماعي . ولذلك فان القضية العادلة للشعوب العربية قد لاقت ، وسوف تلاقي التأييد الكامل من جانب حكومة وشعب بلغاريا .

وليس من الضروري - بالنسبة لى - أن أذكر هذه الجمعية بأن بلادى ، التي تعتبر قريبة من منطقة الشرق الاوسط من الناحية الجغرافية تهتم اهتماما حيويا بالقضاء على بؤرة التوتر الخطيرة هذه ، وباقامة علاقات تقوم على التعاون والتفهم بين كافة الدول الواقعة في هذا الجزء من العالم . اننا لمقتنعون بعمق بأن هذا الامر ليس فقط ممكنا بل انه ايضا يتفق مع مصالح كافة الشعوب بما فيها شعب اسرائيل .

لقد كان الوقت بالنسبة للسلطات الحاكمة في اسرائيل لان تتخلى عن سياستها التي تقوم على العرقلة وأن تبدى قدرا أكبر من المنطق وان تثبت ان اسرائيل ترغب في السلام حقا وترغب في اقامة علاقات حسن جوار مع الشعوب العربية . ان التأييد الذى اعطته بعض الدول ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة ، للسياسة الاسرائيلية الحالية لن يغير من هذه السياسة بشكل يسمح بازاحة العقبات التي تقف في طريق تحقيق السلام في الشرق الاوسط .

لا يوجد شك في أنه من بين المهام الدائمة لدعم السلام والأمن الدوليين ، القضاء على بؤر التوتر الخطيرة في الشرق الأوسط ، واننا نؤمن بأن هذه المناقشة والقرارات التي سوف تتخذها الجمعية العامة سوف تساعد على حل هذه المشكلة الملحة . وجميع الدول عليها واجب بأن تساهم في الجهود التي تستهدف التوصل الى تسوية سياسية شاملة وعادلة ودائمة في الشرق الاوسط . ان جميع الدول عليها أن تراعي ارادة الامم المتحدة والرأى العام العالمي الذى تم التعبير عنه .

السيد ستانبري (كندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان رغبة كندا في التوصل الى تسوية سلمية لا زمة الشرق الاوسط تعتبر رغبة حقيقية ومباشرة . ولقد جعلتنا نحتفظ بمساهمتنا في قوات حفظ السلام . وان مثل هذه المساهمة يمكن ان نقدم المبررات لها ، لو كانت تساعد على خلق الاستقرار اللازم لاجراء المفاوضات من أجل التوصل الى تسوية . منذ عام أو عامين مضيا كان من الممكن ان نفكر في رابطة بين قوات حفظ السلام في الشرق الاوسط والتقدم في عملية المفاوضات السلمية والتي بدأتها جهود الوساطة التي قامت بها الولايات المتحدة . ومنذ ذلك الحين - لسوء الحظ - فان هذه العملية قد تعرضت للجمود . والان ، ومع الامل التي تجددت بالنسبة لحل مشكلة لبنان وحل مشكلة المنطقة بأسرها فان الوقت يبدو أنه قد حان لاعادة تنشيط المفاوضات الشاملة التي تستهدف التوصل الى تسوية نهائية .

وفي رأى الحكومة الكندية ، أنه من الضروري ان نقوم ببداية جديدة ومشكل عاجل فان هناك اتفاقا حول الاطار الخاص بالمفاوضات : أولا ، هناك قرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) وقد حصلنا على موافقة عامة . ثانيا ، ان جميع الاطراف قد اتفقت على ان الفلسطينيين ينبغي ان يسمع صوتهم وان يشاركوا في اية مناقشة تؤثر على مستقبلهم . انن فما هي العقبات التي مازالت متبقية ؟ اننا نعرف انها عقبات تعتبر ذات طبيعة شكلية أو اجرائية .

وبطبيعة الحال ، سوف يكون من السذاجة ان ننكر ان الصعوبات الاجرائية القائمة حاليا تخفي امانى عميقة ومخاوف ، ولكن هذه الحقيقة ببساطة تؤكد ضرورة بذل جهود خاصة من جانب الاطراف الرئيسية للقضاء على العقبات الاجرائية وللسماح للمفاوضات بأن تستأنف . اننا جميعا نعرف أن أهم العقبات القائمة في الوقت الحالي هي صعوبة الترتيب من أجل ضمان التمثيل الفعال للشعب الفلسطيني في المناقشات والمفاوضات التي سوف تلعب دورا رئيسيا في تقرير مصيرهم من جهة ، ومن جهة اخرى الحاجة لقبول جميع الاطراف بشكل لا مواربة فيه لوجود دولة اسرائيل باعتبارها دولة مستقلة ذات سيادة في الشرق الاوسط .

ان مهمة التغلب على هذه العقبات لا ينبغي أن تفوق العبقرية الانسانية . انها سوف تتطلب قدرا من الخيال والمرونة والعزم كما أنها سوف تتطلب حكمة من جانب جميع المعنيين — ، تجعلهم يتجنبون جعل المفاوضات البناءة أمرا مستحيلا بالاصرار على اعتبارات اجرائية تجعلهم — يؤمنون بافكار سابقة .

ان المفاوضات لكي تكون ناجحة ينبغي أن تبدأ مع وجود اشارات واضحة من كلا الطرفين — بأنه مستعد للتقدم بتنازلات ، وان هذه التنازلات هي التي يمكن ان تؤدي الى اجراء المفاوضات ، ولا يمكن أن يكون هناك أساس لمفاوضات جديدة دون أن يكون هناك فهم واضح لنقطتين ، حقيقة اسرائيل باعتبارها دولة مستقلة طبقا لما ورد في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، والحاجة بالنسبة للشعب الفلسطيني بأن يشارك في عملية تطوير البنية اللازمة ليعبروا عن أنفسهم سياسيا في اطار اقليمي ملائم .

وياستثناء مشاركة الفلسطينيين فان قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) يقدم جميع العناصر الضرورية التي تشكل أساسا للمفاوضات . ان اسرائيل ينبغي عليها أن تتسحب من الأراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧ ، ولكن فقط باعتبار ذلك جزءا من عملية تؤدي الى وضع حواجز آمنة ومعترف بها لكافة الدول في المنطقة وتنطوي على اعتراف فعال بحق جميع هذه الدول بما فيها اسرائيل من أن تعيش في سلام . ان القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) كان علامة هامة تشير الى الاتفاق العام على الاطار الضروري من أجل التوصل الى سلام عادل ودائم ولا ينبغي أن يجرى التلاعب بهذا القرار أو تشويهه . بل ينبغي أن يستخدم كأساس لتحقيق التقدم نحو التوصل الى حل عن طريق المفاوضات . ان مؤتمر جنيف ، ولو أنه ليس الاطار الوحيد ، المقنع للمفاوضات ، الا أنه الاطار الوحيد القائم فعلا . وبدلا من أن نحاول إعادة بنائه يجب أن نحث الأطراف المعنية أن تستفيد منه حيث أن الموقف عاجل ويتطلب العمل بسرعة .

دعوا الأطراف المعنية والمجتمع الدولي ، لذلك ، يقومون بما هو ضروري لكي يسمحوا بالبدء في عملية المفاوضات وان يهتموا الآن فرصة ، اذا لم يتم الاستفادة بها الآن فسوف تمر وسوف يتبعها حدوث اشتباكات جديدة وحدوث دمار جديد . ان مسؤوليتنا المشتركة تتمثل في منع هذا الموقف .

رفعت الجلسة الساعة ١٣ / ٤٥